عسكرية وامنية كافية للسيطرة على الأراضي التي تقدم اصحابها العرب شكاوى ضد الحكم العسكري ؟ . ٢ ــ هل يسمح باقامة مستوطنات يهودية مدنية على أراض تمت السيطرة عليها لاغراض عسكرية ؟

ويعني مضمون قرار المحكمة العليا ، أن جميع الأراضي العربية هي رهن لرغبات السلطات الاسرائيلية ، بمجرد اعلانها ان هذه القطعة من الأرض او تلك ، هي ضرورية لحاجات الأمن .

وأن حقيقة ما تكشفه هذه المشاريع ، والخطوات العملية الأخرى (السيطرة على المياه ، مصادرة الأراضي) ، أن السلطات الاسرائيلية تهيىء الضفة الغربية ، وقطـاع غزة ، لتحويلهما الى مقاطعة ملحقة باسرائيل ، يجري تهويدها مع مرور الزمن . وعبر بيغن عن ذلك بقوله « إن قرار هذه الحكومة ، سيكون عكس قرار الحكومة السابقة ، وسوف توافق على ملء السامرة باليهود قدر الامكان »(٨٧) . وطبعا سيتحول السكان العرب في هذه المقاطعة ، الى عمال اجراء عند المستثمرين اليهود .نستوطن ونسيج لأن الادارة الذاتية ستقوم غدا .

إذا كانت حكومات حزب العمل قد اتبعت اسلوبا استيطانيا واضحا ، ومحددا وفق اطار النظرة الى غور الأردن كحدود آمنة ، وربط الضفة الغربية ، بحل اقليمي وسط مع الأردن ، فان الاستيطان في عهد الليكود ، ربما بدا في بعض الأحيان غير محدد المعالم ، إلا أن مشروع الادارة الذاتية الذي تقدم به بيغن في أواخر عام ١٩٧٧ ، عبر بشكل واضح عن اتجاه سياسات الاستيطان ، ومكانة هذه المستوطنات عند تطبيق هذا المشروع . وحدد شارون مستقبل مستوطنات الضفة الغربية ، إذا تحقق الحكم الذاتي بانها « لن تخضع لأي سلطة عربية من أي نوع ، وستكون اسرائيل مسؤولة عن الأمن لمنع المنظمات المعادية من العمل لالحاق الأذى باسرائيل ، ولمنع الاضرار بمصادر المياه في الضفة الغربية التي تتدفق ، سواء لحاجات المزارعين العرب أو لاسرائيل ، ويجب مصادرة الأراضي الحيوية للاستيطان»(٨٨) .

أما قيام دولة فلسطينية ، فلا يوجد في اسرائيل من يوافق على قيامها ، وحتى تضمن اسرائيل عدم وجود اساس مادي « فانها مضطرة اليوم وقبل غد »(٨٩) ، لتحويل الاستيطان في كل انحاء البلاد الى هدف قومي مركزي ، وتقوية الاستيطان ، وتوسيعه في غور الأردن ، ومرتفعات الجولان ، والضفة الغربية ، ومنطقة القدس ، وقطاع غزة .

وفي سياق الاستعداد لقيام الحكم الذاتي الذي تعده السلطات الاسرائيلية ، تشكلت في الضفة الغربية ، وبقرار من الحكومة ، اربع مجالس اقليمية للمستوطنات ، ومجلس خامس في قطاع غزة . وأصدرت وزارة الداخلية انظمة مفصلة تحدد صلاحيات هذه المجالس ، وتنظم عملها . وهذه المجالس هي : ١ ــ مجلس عتسيون، ويشمل المستوطنات الثمانية في غوش عتسيون ، والمناطق المجاورة . ٢ ــ المجلس الاقليمي لغور الأردن ، ويضم تحت سلطته عشرين مستوطنة . ٣ ــ مجلس بيت ــ ايل . ٤ ــ مجلس السامرة . ٥ ــ مجلس قطاع غزة(٩٠).

وسيكون لكل مجلس ، وضع قانوني يسمح له بشراء الأراضي وامتلاكها . وستمنح هذه المجالس للمستوطنات وضعا بلديا مستقلا ، حيث يحررها ذلك من « اشكالات الحكم الذاتي ، وستحظى المستوطنات بطابع الاستقلال الاقليمي »(٩١) .